



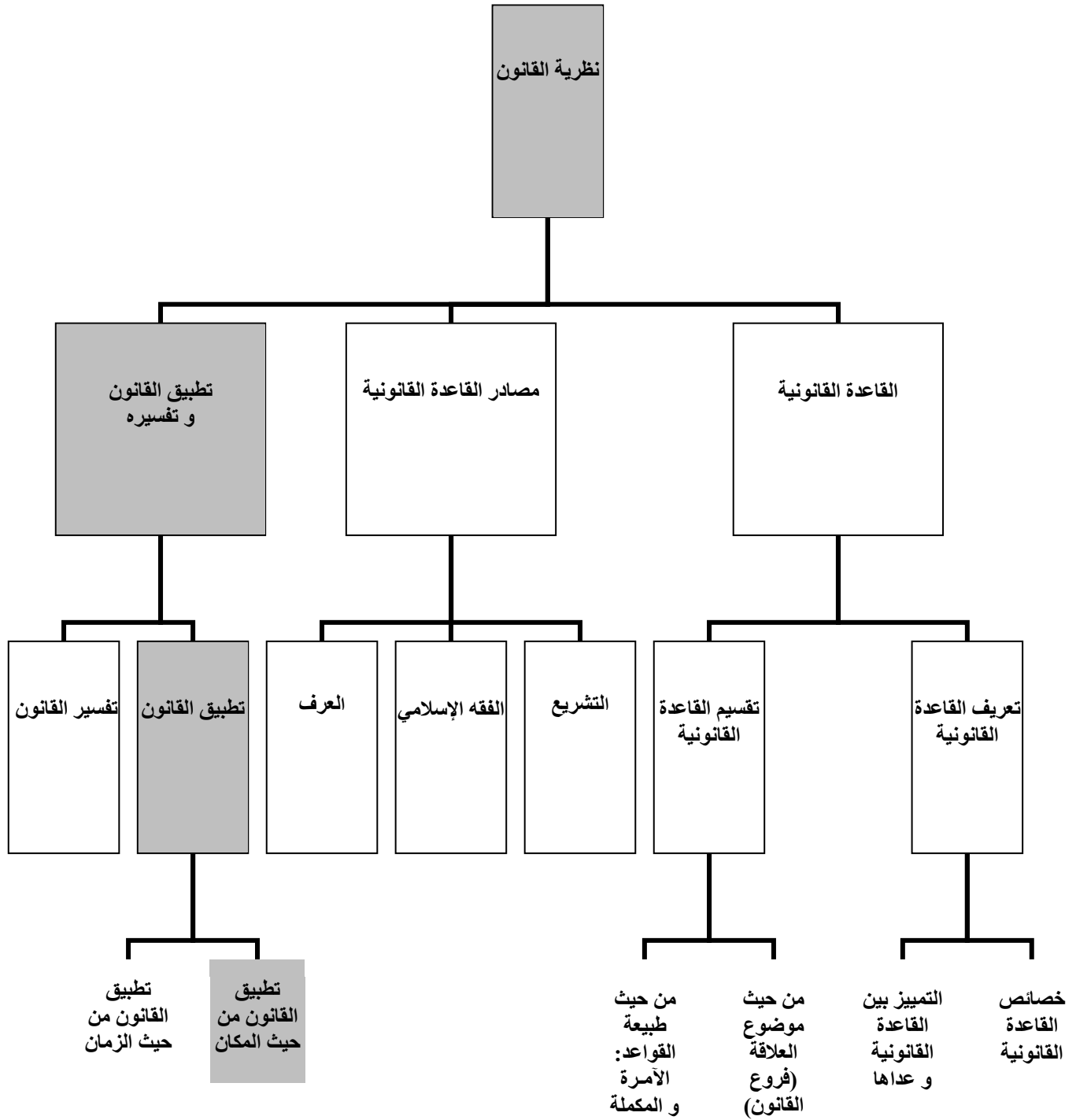
أصول القانون LECTURE HANDOUT # 8

المدخل لدراسة العلوم القانونية نظرية القانون

تطبيق القانون: نطاق تطبيق القانون من حيث المكان (التنازع المكاني)

د. مشاعل عبد العزيز الهاجري
Mashaël.alhajeri@ku.edu.kw
قسم القانون الخاص
كلية الحقوق - جامعة الكويت

© Mashaël A. Alhajeri, 2010



المبادئ المنظمة لتطبيق القانون من حيث المكان

1. مبدأ إقليمية القوانين (Territoriality of laws) ← تطبيق القانون تطبيقاً إقليمياً على كل الأشخاص والأشياء والوقائع القانونية التي تحدث على إقليم الدولة سواء تعلقت بمواطنين أم بأجانب، ولكن لا يتعدى تطبيق القانون، وفقاً لهذا المفهوم، حدود الدولة حتى بالنسبة للمواطنين.
 - مبدأ إقليمية القوانين هو الأصل، فهو الذي يتفق مع سيادة الدولة على إقليمها: يطبق المبدأ سواء كان هذا الإقليم متصله أجزاءه أو منفصلة كما لو كانت لهذه الدولة مستعمرات خارج نطاق حدود الدولة.
 - لا يخل بمبدأ الإقليمية التمييز بين المواطنين والأجانب في بعض القوانين، ما دام ذلك وفقاً لقوانين الدولة ذاتها.
 - الاستثناءات على مبدأ الإقليمية:
 - الحصانة الدبلوماسية: امتيازات جرى العرف الدولي على منحها لرؤساء الدول الأجنبية وأعضاء البعثات الدبلوماسية وموظفي الأمم المتحدة: عدم التعرض لهم / الإعفاء من الضرائب والرسوم / عدم التفتيش / عدم الخضوع للقضاء الجنائي بصفة مطلقة / عدم الخضوع للقضاء المدني والإداري في حدود معينة.
2. مبدأ شخصية القوانين (فكرة امتداد تطبيق القوانين) (Personality of laws) ← تطبيق القانون تطبيقاً شخصياً على رعايا الدولة فقط دون غيرهم من الأجانب، ويمتد إليهم أينما وجدوا حتى لو كان في إقليم دولة أخرى، بما لا يترتب عليه، بدهة، المساس بسيادة هذه الدولة.
 - تطبيقات:
 - م. 12 من قانون الجزاء: يطبق القانون الكويتي على كل كويتي يرتكب في الخارج فعلاً معاقباً عليه في كل من القانون الكويتي وقانون مكان ارتكاب الجريمة، وذلك إذا عاد إلى الكويت دون محاكمته هناك.
 - يطبق القانون الكويتي على الجرائم الماسة بأمن الكويت الخارجي ولو ارتكبت في الخارج.
 - فكرة "تنازع القوانين": هي مجموع الإشكالات والتناقضات الناجمة عن الاصطدام بين تطبيقات كل من مبدأ إقليمية القوانين وشخصيتها، والتي تتصدى لحلها القواعد القانونية الواردة في القانون الدولي الخاص.¹
 - في الحالات التي يستبعد فيها القانون الوطني ليطبق عوضاً عنه القانون الأجنبي (إعمالاً لمبدأ شخصية القوانين)، ينبغي ألا يصطدم القانون الأجنبي بالنظام العام والأداب في الدولة المزمع تطبيقه فيها.²

¹ القانون الدولي الخاص (تنازع القوانين - القانون رقم 5 لسنة 1961 الخاص بتحديد القانون الواجب التطبيق في العلاقات القانونية ذات العنصر الأجنبي): هو مجموعة القواعد القانونية (قواعد الإسناد أو الإحالة) التي تبين المحكمة المختصة، والقانون الواجب التطبيق على المنازعات ذات العنصر الأجنبي. فينظم وسائل حسم النزاع بين الأطراف عندما تكون عناصر العلاقات القانونية من الأشخاص / الوقائع قد حدثت بين أطراف ينتمون لدول مختلفة. وهو ينظم العلاقات التالية: (1) العلاقات القانونية التي يكون أحد طرفيها / كلاهما أجنبياً عن البلد الذي ينظر فيه النزاع، (2) العلاقات القانونية التي يكون مصدرها عقد أبرم في الخارج، (3) العلاقة القانونية التي يكون محلها مال موجود في الخارج.

² المادة 73 من القانون رقم 5 لسنة 1961 الخاص بتحديد القانون الواجب التطبيق في العلاقات القانونية ذات العنصر الأجنبي.

موقف المشرع الكويتي من مسألة تطبيق القانون من حيث المكان

- القاعدة ← القاعدة العامة في القانون الكويتي هي مبدأ الإقليمية، فيطبق على الوقائع التي تحدث داخل إقليم الدولة + جميع الأشخاص المقيمين فيه.
- أبرز الموضوعات التي يطبق عليها مبدأ الإقليمية القانون ← الملكية/الحيازة / الحقوق العينية الأخرى / العقود /الالتزامات غير التعاقدية.
- لا يشترط أن يطبق كل قانون في كامل إقليم الدولة، فهناك قوانين يمكن أن يقتصر تطبيقها على جزء معين من إقليم (كقوانين المناطق الحرة).
- الموضوعات المستثناة من مبدأ الإقليمية في الكويت:

1. الاستثناء المتعلق بالحقوق والواجبات التي ينص عليها الدستور للوطنيين دون الأجانب.

2. الاستثناء المتعلق بتطبيق قانون الجزاء:³

○ الأصل ← مبدأ إقليمية قانون الجزاء الكويتي (النص على تطبيق القانون على كل جريمة تقع في أرض الدولة، حتى لو كان مرتكبها أجنبياً).

○ الاستثناء ← يطبق مبدأ شخصية قانون الجزاء الكويتي (النص على تطبيق القانون على كل كويتي أو أجنبي يرتكب خارج إقليم الكويت، فعلاً يجعله فاعلاً أصلياً / شريكاً في جريمة وقعت كلها / بعضها في إقليم الكويت).

3. الاستثناء المتعلق بتطبيق قواعد القانون الدولي الخاص، عندما ينص على تطبيق قوانين أجنبية على أشخاص يقيمون في الكويت / على وقائع حدثت فيها، ونكون في هذه الحالة، أمام استثناء من المبدأ الإقليمية القوانين بالنسبة لهؤلاء الأشخاص أو تلك الوقائع (لا سيما مسائل الأحوال الشخصية، التي يخضعها إلى قانون الجنسية).⁴

4. الاستثناء المتعلق بالحماية القضائية التي يقرها القانون الدولي لأعضاء البعثات الدبلوماسية، إذ أنهم لا يخضعون للقضاء الكويتي، وفقاً لشرط وحدود معينة، و بشرط المعاملة بالمثل.

مسرد (Glossary)*

English Term	Arabic Term	Notes
Conflict of laws	تنازع القوانين	
Personality of laws	مبدأ شخصية القوانين	Principe de la personnalité des lois
Territoriality of laws	مبدأ إقليمية القوانين	Principe de la territorialité des lois

Terms indicated in the Glossary are primarily in English. Italicized terms are in French or Latin, unless otherwise specified.

³ المادة 11 من قانون الجزاء: " تسري أحكام هذا القانون على كل شخص يرتكب في إقليم الكويت وتوابعها جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه. يطبق القانون كذلك على كل شخص سواء كان كويتياً، أو أجنبياً، يرتكب خارج إقليم الكويت، فعلاً يجعله فاعلاً أصلياً أو شريكاً في جريمة وقعت كلها أو بعضها في إقليم الكويت".

⁴ كالخطبة، والزواج، والطلاق، والنفقة، والأهلية، والإرث، وغيرها.

تطبيقات

كريستيانيا: "جمهورية الحياة و الحرية"⁵

كوبنهاجن - ناصر السهلي

يُطلق عليها محبّوها "جمهورية الكيف و الحرية". و الحرية في كريستيانيا لا تشبه تلك التي ترفع شعارها المملكة الدنماركية. هذه "جمهورية مساهمة"، تخبرك اللوحة عند مدخلها، يمكنك أن تشتري "سهما" بالقيمة التي تريد، فتصبح مواطناً فيها. دستورها واضح، شعبي بلا ملكة ولا رئيس. حريتها بادية، وبالكاد يصل زائر أو سائح إلى كوبنهاجن لا يعرف عنها، بل هي تنافس معالم سياحية كثيرة. شهرتها ربما تكون في أنها "مدينة الكيف"، ففيها يمتد شارع "الممنوعات"، إلا من المخدرات، التي تمنع منعاً باتاً تصل عقوبة مخالفته "الطرد". إلا أنّ هناك استثناءً لـ"الحشيش"، الذي يدخل علناً في مقاهي المدينة وشوارعها. فعلى عكس المدن الدنماركية الأخرى، التي يمنع فيها تداول الحشيش منعاً باتاً، يمكنك هنا أن تلاحظ بأن اللغات مختلفة والأجناس متعددة ومستويات اجتماعية لافتة، من العمّال العاديين إلى الفنانين، كلهم يختفون تحت "شباك التمويه"، حيث تنتصب طاولات تسمى "بسطات الكيف".

إنّها في قلب كوبنهاجن، ليس بعيداً عن برلمانها وقصر مملكتها "أمالينجبورج" ووزاراتها، وبالأخص خارجيتها، تتربّع تلك المدينة التي تلفها غابات وجدول مياه. كانت في السابق تكتنّ عسكرياً لحماية الأماكن الحساسة، وعندما أخليت التكتنّ ظلت محظورة على المحيط ومحاطة بأسلاك، ذلك ما أثار غضب أمهات أردن لأولادهن اللعب في المساحة الخضراء. فأزيلت الأسلاك الشائكة ليُدخل الأطفال. ومع بداية العام 1968 وثورة الشباب وانتشار حركة الـ"هيبيز" (الهيبيين) دبت الحياة بهذه المنطقة ومبانيها الفارغة. عند الدخول إلى "كريستيانيا" تصبح تحت مظلة قوانينها الخاصة، لا أحد يطلب منك رسم دخول ولا جواز سفر ولا أحد يسألك عن جنسك ودينك وعرقك. على يسارك جدارية بلغات الأرض الرئيسية، بما فيها لغة عربية مرسومة رسماً، تخبرك عن ضرورة دعم "محبوبتك كريستيانيا". هذه "جمهورية لها قوانينها"، تقول لنا الشابة ليزا، التي تقيم وتعمل فيها منذ ولادتها. وتضيف: "ما يظنّه الناس بأنّها فقط جمهورية الحشيش هو ظن خاطئ، الأمر مقتصر فقط على سمعة وليس حقيقة. فسكانها ليسوا سوى مواطنين عاديين يرفضون القوالب الاجتماعية والسياسية. لدينا عدالتنا الخاصة". تاريخ حافل بالمصاعب تمتد كريستيانيا على 34 هكتاراً، وتبعد عن وسط كوبنهاجن 5 دقائق فقط. هي مقسمة بين مدينة وريف أخضر، الأبنية السكنية هي تعميم ذاتي من سكانها، بينما في داخل المدينة يشغل الناس الأبنية التي كانت جزءاً من التكتنّ العسكرية.

حاولت سلطات المملكة الدنماركية اخراج سكانها مرات عدة ففشلت، اقتحمتها الشرطة في أكثر من مناسبة لكن بلا فائدة، فالمواجهات لم تزد جيران "المدينة الحرة" سوى التأقلم معها وقبول الأمر الواقع. في العام 2004 بدأت الشرطة الدنماركية تضيق على "سوق الحشيش"، لكنها تراجعت بعد أن انتشر التداول إلى ضواحي أخرى، فعاد السوق إلى منبعه تحت شبكات التمويه تلك في شوارع طويلة تمتد داخلها. والتحذير من وجود مخبرين أو شرطة يتم بترداد كلمة "جبنه، جبنه"، لتصل الرسالة ويختفي من يجب أن يختفي.

ومع تدفق السكان الجدد، تغلبت "كريستيانيا" على مصاعب البنية التحتية بابتداع وسائل بدائية وتوزيع أدوار ومسؤوليات، وخصوصاً مع انضمام مثقفين وفنانين إلى السكان الجدد، ما جعل المباني تتحول إلى تجمعات فنية وثورية. ووضع السكان قوانينهم الخاصة، عدالة تقوم على "الشعب" و"مجلس المواطنين". لم تكن السلطات الدنماركية سعيدة بتحول تكتنّ عسكرية إلى ما يشبه حكم ذاتي بالقرب من مناطق حساسة.

وعلى ما يقول أحد سكانها، ميكابيل، لـ"العربي الجديد": "لقد تعرضنا لحملة تشويه في الصحافة ومن السياسيين ومن الشرطة، وصفونا بكل شيء، لكننا لسنا أكثر من عشاق حياة وحرية وكل خطوة نقوم بها فناً وطبخاً واحتفالاً تستند بالأصل إلى ما تعلمناه من التقاليد الدنماركية القديمة، لكن البعض لا يزال إلى اليوم ينظر بعين الشك والريبة، محبداً سماع أذنية العسكر".

هنا العيادة الطبيّة، وقريباً منها حمام "سوق" عام، وهذه دكاكين بسيطة وبائعو مستلزمات بيتية، متجر إصلاح الدراجات الهوائية وبيعها، مطاعم نباتية وأخرى غير نباتية، "اسكافي الجمهورية" يعلّق على الشجرة أذنية للدلالة على متجره. بعض الأحياء تمنع فيها السيارات، وتمتد ورش تصليح الجرّارات الزراعية في محيطها. في كريستيانيا رياض أطفال، وتلاميذ ومعلمون. يخبرنا "مواطنو الجمهورية" عن أن

⁵ ناصر السهلي، "كريستيانيا: جمهورية الحياة و الحرية"، العربي الجديد، 19 سبتمبر 2014، على الإنترنت:

<http://www.alaraby.co.uk/miscellaneous/2014/9/19/كريستيانيا-جمهورية-الحياة-و-الحرية/>

الفيلسوف والشاعر الأميركي وليام شيفر (بيل) عاش فيها منذ السبعينيات حتى وفاته العام 2006. في ساحة "كارل مادسن" (وهو محام يساري قاتل النازيين) تجد سوقاً من المصنوعات التي يسوقها السكان للزائرين والسائحين، مصنوعات قد لا يقدم عليها سوى من له علاقة بما يسمونه هنا "ثقافة بوب مارلي".

الموسيقى والفن لهما مكانة عند أهالي كريستيانيا، ففيها قاعات خاصة واستديو انتاج موسيقي ومبنى الأوبرا، ولديهم قاعة سينما تتحول إلى "برلمان الشعب" حين تعقد الاجتماعات وتتخذ القرارات التي تلزم الجميع، بمن فيهم بائعو الحشيشة الذين يبقون ينتظرون النتائج في الأسفل عند المشرب. مطبخ الشعب يعني أن لا جائع في هذه الجمهورية، فالطباخون متبرعون من سكانها، يجمعون ما تريد المتاجر رميه ثم يفرزونه ويطبخونه ليقدم وجبات يومية بين الساعة والثامنة مساءً. قد يتساءل البعض: كم عدد سكان تلك الجمهورية؟ لا أحد يجيب عن هذا السؤال. كان لديهم عنوان بريدي واحد، قبل أن تطالبهم السلطات الدنماركية بعنوان لكل ساكن لحصر أعدادهم، وهو أمر يجري التقيد به.

أما عن العلاقة مع المملكة ومع مصلحة الضرائب والشرطة الدانماركية، فيتبرع كريستيان للإجابة، وهو يضع بين أصابعه لفافة تبغ بدت غير عادية، ويقول: "علاقتنا مع مملكتنا منذ أسسنا مدينتنا الحرة في العام 1971، لم تكن علاقة جيدة دائماً، لكن مع الزمن تبين لهم ولقوات الشرطة أننا نعيش حكماً ذاتياً لا يستطيع أحد انتزاعه منا".

تطبيقات

قاد برعونة في أوروبا فضبط بالإمارات

● **الخبر** - أوقفت شرطة أبو ظبي مواطناً إماراتياً قاده سيارته "المرسيدس" في إحدى العواصم الأوروبية بصورة طائشة ومستنزفة للجمهور، مؤكدة أن الواقعة تعد إساءة لسمعة الإمارات، وإنه نجا من العقاب في أوروبا فتم توقيفه في الإمارات. وحسب صحيفة "الإمارات اليوم"، تمكنت شرطة أبو ظبي من تحديد هوية قائد المركبة الثانية من طراز "مرسيدس" التي ظهرت أخيراً في مقطع فيديو على مواقع التواصل الاجتماعي، حيث يظهر سائق وهو يقود مركبة تحمل لوحة إمارتية في إحدى الدول الأوروبية بصورة طائشة ومستنزفة للجمهور، الأمر الذي يعد إساءة لسمعة الإمارات، وأبنائها المعروف عنهم حسن السلوك والالتزام بالأنظمة والقيم الحضارية أينما كانوا.

ونقلت الصحيفة عن مدير عام العمليات المركزية بشرطة أبو ظبي، العميد مهندس حسين الحارثي: إن مباحث المرور بمديرية المرور والدوريات بشرطة أبو ظبي رصدت هذا السلوك المروري غير المسؤول، وتحديد هوية السائق المتهور، وتم استجوابه حول الواقعة، والتحفظ عليه تمهيداً لإحالاته إلى الجهات المختصة. وشدد الحارثي على أن كل مواطن يقود مركبته خارج الدولة، هو سفير للإمارات وقيم مجتمعتها الحضارية، وعليه أن يحسن تمثيلها. وفي مقابلة هاتفية مع فضائية "العربية" أوضح الكاتب الصحفي محمد الحمادي رئيس تحرير صحيفة "الاتحاد" الإماراتية: أنه تم توقيف المواطن الإماراتي طبقاً للقانون، لأن الجريمة التي ارتكبها يعاقب عليها في الدولة الأوروبية، ولكن لأن المواطن أفلت من العقاب وعاد إلى الإمارات فقد تم توقيفه طبقاً للقانون الإماراتي، خاصة أنه أساء إلى دولته وسمعتها".⁶

● **التعليق** - لدينا في مدونة قانون الجزاء الكويتي نصٌ ذو علاقة، يمكن تفعيله في هذا الصدد، فالمادة رقم 12 من القانون رقم 16 لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء تنص على الآتي:

"تسري أحكام هذا القانون أيضاً على كل شخص كويتي الجنسية يرتكب خارج الكويت فعلاً معاقباً عليه طبقاً لأحكام هذا القانون وطبقاً لأحكام القانون الساري في المكان الذي ارتكب فيه هذا الفعل، وذلك إذا عاد إلى الكويت دون أن تكون المحاكم الأجنبية قد برأته مما أسند إليه".

و بذلك، فإن القانون الكويتي يطبق على كل كويتي يرتكب في الخارج فعلاً معاقباً عليه في كل من القانون الكويتي و قانون مكان ارتكاب الجريمة معاً، وذلك إذا عاد إلى الكويت من دون أن تتم محاكمته هناك.

⁶ http://www.wasm1.com/%d9%81%d9%8a%d8%af%d9%8a%d9%88-%d9%81%d8%ad%d8%b7-%d8%a8%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b1%d8%b3%d9%8a%d8%af%d8%b3-%d9%81%d9%8a-%d8%a3%d9%88%d8%b1%d9%88%d8%a8%d8%a7-%d9%81%d8%b6%d8%a8%d8%b7-%d8%a8%d8%a7%d9%84?utm_source=ReviveOldPost&utm_medium=social&utm_campaign=ReviveOldPost

للإطلاع (Supplemental Reading)

1. إبراهيم أبو الليل و محمد الألفي، المدخل إلى نظرية القانون ونظرية الحق (الكويت: جامعة الكويت، 1986).
2. إبراهيم الدسوقي أبو الليل، أصول القانون – الجزء الأول: نظرية القانون (الكويت: جامعة الكويت، 2006).
3. أحمد سعيد الزقرد، النظرية العامة للحق (المنصور: دار أم القرى، 1993).
4. بدر جاسم اليعقوب، أصول الالتزام في القانون المدني الكويتي، ط 6 (الكويت: جامعة الكويت، 2003).
5. جلال علي العدوي، رمضان أبو السعود، محمد حسن قاسم، حقوق وغيرها من المراكز القانونية (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1996).
6. حسام الدين كامل الأهواني و محمد محمد أبو زيد، فكرة القانون: تقسيم القانون، تفسيره، تطبيقه (القاهرة: دار الإيمان للطباعة والأوفست، 1992).
7. حليلة بلال عبد الله و مصطفى عبد الجواد، المدخل لدراسة القانون (الكويت: مكتبة دار البيان، 2000).
8. خميس خضر، المدخل للدراسات القانونية الجزء الثاني نظرية الحق (القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة، 1986).
9. رمضان محمد أبو السعود و محمد حسن قاسم، مبادئ القانون: المدخل إلى العلوم القانونية والالتزامات (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1990).
10. عاطف عبد الحميد حسن، المدخل لدراسة القانون: نظرية القاعدة القانونية (الكويت: أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية، 2004).
11. عبد الحميد عثمان الحنفي، المدخل لدراسة العلوم القانونية (المنصورة: مكتبة العالمية، 1992).
12. عبد الحي حجازي، المدخل لدراسة العلوم القانونية: القانون وفقا للقانون الكويتي (الكويت: جامعة الكويت، 1972).
13. عبد الرزاق حسين يس و حمدي محمد عفيفي، دروس في مبادئ القانون (أسبوط: جامعة أسبوط، 1991).
14. عبد المنعم البدر اوي، فتحي عبدا لرحيم عبدا لله، أبو زيد عبدا لباقي، مدخل للقانون نظرية القانون ونظرية الحق (المنصورة: مكتبة الجلاء الجديد، 1981).
15. عثمان عبد الملك الصالح، النظام الدستوري و المؤسسات السياسية في الكويت (الكويت: مطابع كويت تايمز التجارية، 1989).
16. محمد حسام محمود لطفي و محمد عبد الظاهر حسين، المدخل للدراسات القانونية: نظرية القانون (القاهرة: المؤسسة الفنية للطباعة والنشر، 1991).
17. محمود عبد الرحمن محمد، الحلول الشخصي دراسة مقارنة في القانونين المصري والفرنسي (القاهرة: دار النهضة العربية، 1993).
18. مصطفى أحمد عبدا لجواد، الوجيز في مقدمة الدراسات القانونية النظرية العامة للحق (القاهرة: جامعة القاهرة، 1993).
19. موسى رزيق، مدخل إلى دراسة القانون (الشارقة: جامعة الشارقة، 2004).
20. نجيب محمد بكير، موجز محاضرات في نظرية القانون وأحكامه: القانون المدني (القاهرة: مكتبة عين شمس).

19. Barry Nicholas, *The French Law of Contract*, 2nd edn (Oxford: Clarendon Press, 1992).
20. F H Lawson, A E Anton and L Neville Brown, *Amos and Walton's Introduction to French Law*, 3rd edn (Oxford: Clarendon P1).
21. Hossam El-Ehwany and Nader Mohamed Ibrahim, *Introduction to Law*, Part I: The Theory of Law (Beiruth: Al-Halabi Legal Publications, 2004).
22. John Bell, Sophie Boyron and Simon Whittaker, *Principles of French Law* (Oxford: Oxford University Press, 1998).
23. *The French Civil Code: Revised Edition as Amended to 1 July 1994*, trans. by John H Crabb (Littleton: Rothman & Co/Kluwer Law and Taxation Publishers, 1995).
24. Walter Cairns and Robert McKeon, *Introduction to French Law* (London: Cavendish Publications Ltd, 1998).